

Artical History

Received/ Geliş
25.02.2019

Accepted/ Kabul
12.04.2019

Available Online/yayınlanma
30.04.2019

**Investigation social profit by using social accounting and
public relations for government officials**

تحقيق الربح الاجتماعي باستخدام المحاسبة الاجتماعية

والعلاقات العامة لمسؤولي الدوائر الحكومية

د. حنان عبدالله حسن

جامعة بغداد

د. سهاد عادل القيسي

الجامعة المستنصرية

Dr. Hanan Abdullah Hassan

University of Baghdad

Dr.. Suhad Adil Al-Qaisi

University of Mustansiriya

الملخص

تعد الظواهر الخطيرة التي تواجه البلدان وعلى الأخص الدول النامية ومنها فقدان الامن والامان والرفاهية الاجتماعية والتعليم الجيد والخدمات الصحية والتي يترتب عليها انتشار الفقر والجهل والتشرد والسلوك الاخلاقي السلبي... وماشابهها، هذه الحاجات ملزمة التنفيذ من قبل من يتولى مسؤوليتها، او بمعنى اخر من قبل من منح صلاحية ادارية مالية تؤهله توفير متطلبات تلبية حاجات المجتمع بجميع فئاته

وما تبعه من شلل في عملية البناء والتنمية الاقتصادية والتي تتطوي على تدمير الاقتصاد والقدرة المالية والإدارية وبالتالي صعوبة او زيادة معوقات تحقيق الربح الاجتماعي وزيادته فيما بعد. ومن ذلك يتضح جلياً ضرورة وضع وتأسيس إطار عمل مؤسسي، الغرض منه تحديد المسؤولية الادارية المالية لكل فرد ضمن المستوى الاداري المحدد في الهيكل التنظيمي كصلاحية يحاسب على كيفية استخدامها الاستخدام الامثل لاسيما ان كان قد وضع الرجل المناسب في المكان المناسب. وتأثير ذلك على تحقيق وزيادة الربح الاجتماعي، الذي يتحقق فيما لو تم اشباع حاجات المجتمع وفي كافة مجالات الحياة. لهذا اكدت الباحثتان ضرورة إعداد الدراسات والبحوث لتشخيص ومتابعة ومن ثم معالجة الظواهر الاجتماعية السلبية التي تحد من زيادة الربح الاجتماعي.

Abstract

The dangerous phenomena facing countries, particularly developing countries, including security, safety loss of social well-being and quality education and health services, That result in poverty, homelessness and immoral behaviors and ignorance, and the like this binding force by the charge of responsibility, or in other words the needs of before granting administrative authority to qualify him to provide financial meet the needs of all segments of society and the subsequent paralysis in the construction and economic development process, which involves the destruction of the economy and the financial and administrative capacity and therefore, increase the difficulty or obstacles to achieving social profit and increase later requirements. It is evident that the need to develop and establish an institutional framework designed to determine the administrative and financial responsibility of each individual within the administrative level specified in the organizational structure as authority held accountable for how optimal utilization especially that he had put the right man in the right place. And the impact

on the achievement and increase social profit, which is achieved if the satisfy the needs of the community in all areas of life. This said researchers need to develop studies and research for the diagnosis and follow-up and then address the negative social phenomena that limit the increase social profit.

المقدمة:

يحتاج العالم اليوم الى تطبيق مراحل العمل الاجتماعي وانكار الذات ونبذ العصبية نحو اشاعة التواصل الحضاري والذي يمكن ان تؤديه وظائف العلاقات العامة، ومهما اختلفت تلك الوسائل فانها تمثل الاجهزة الرئيسة للعلاقات الاجتماعية وتنوعها والتعبير عن تعدد اثارها، واصبحت الحاجات الرئيسة تمثل الرغبة بتطوير الذات والتدريب للاعضاء المكونين لهذا النوع من التفاعلات التي تضي اثارها كنتيجة طويلة الامد لتحقيق الغاية الالهة وهى تحقيق الربح الاجتماعي بمعدلات عالية وفعالة عن طريق الشعور بمسؤولية الصلاحيات الممنوحة للمسؤول في المؤسسات الحكومية العراقية. ومبادئ المسؤولية الاجتماعية لانتشك اطارا نظريا للمفاهيم والافكار فقط، بل ان هذه المسؤولية تتمتع بمزايا مهمة وفعالة تطلق حرية العمل وتتوازن مع الحاجات الاجتماعية الماسة والمتطلبات الاجتماعية الالهة، بمعنى ادخال المشروع الاداري والادائي لمختلف الفعاليات تحت مظلة المشروع المجتمعي دون ان تتعارض مع المصالح الفردية ودون تقييد للمبادئ الابداعية الفردية المتخصصة لان الغاية هو تكامل الاداء الفردي مع المجموعة العامة فضلا عن استعمال المسؤوليات والصلاحيات الممنوحة بالشكل المطلوب وبالتالي تحقيق الربح الاجتماعي. اذ يتم تقييم الاداء الاجتماعي عند انجاز الاعمال عن طريق استخدام

الموارد الاقتصادية للمجتمع يلزم المؤسسة بتحمل مسؤولياتها ازاء الكيفية التي استخدمت فيها هذه الموارد ومايقابلها من تحقيق المنافع سيما الاجتماعية منها، اذ ان تعظيم الارباح المادية لم يعد الهدف الوحيد للمؤسسات الاقتصادية بل تعدى ذلك الى الالتزام بتنفيذ مسؤولياتها الاجتماعية تجاه المجتمع الذي تعمل فيه بهدف تحقيق ربحا اجتماعيا، كرد فعللحدوث المشاكل الاجتماعية المتفاقمة والتي جاءت متزامنة مع التطور العلمي والتكنولوجي، مما ادى الى ضرورة البحث عن الحلول العلمية لهذه المشاكل من جهة والاعتراف بمحاسبة المسؤولية المؤسسات الاقتصادية من جهة ثانية وعد هذه المؤسسات مسؤولة تجاه المجتمع الذي يوفر لها متطلبات البيئة الاقتصادية والاجتماعية. وعليه وضعت خطة للبحث شملت الجانبين النظري والعملية في فصلها الثاني والثالث، بعد توضيح منهجية البحث في الفصل الاول، ليتم الوصول الى النتائج والتوصيات وادراج المصادر الموثقة للبحث في قائمة المصادر.

الفصل الاول / الاطار المنهجي

أولاً : مشكلة البحث

ينتج عند اغفال استعمال الصلاحيات الادارية والمالية الممنوحة للمسؤولين في مراكز المسؤولية ضمن المستويات الادارية لاسيما في القطاع الحكومي في العراق (سلوكياً، وظيفياً، مالياً) نشوء ظواهر اجتماعية سلبية من التشرد والتسيب والسلوك الخلقى غير السوي وماشابه ذلك، بهذه الظواهر التي بدأت تنخر في هيكلية الدولة وعجزها عن مواجهة مثل هذه الظواهر فضلا عن تحديات العولمة الاجتماعية الاقتصادية السياسية. مما جعله مسوغا للباحثين ومبررا

لتساؤل الاسئلة الآتية، عن أسباب هذه الظواهر السلبية ومحاولة وضع الحلول الملائمة وصولاً لريح اجتماعي لا لخسارة اجتماعية من هذه الاسئلة :-

1 . هل هناك محاسبة مسؤولية تجسد المحاسبة الاجتماعية في العراق؟

2 . هل تم تشخيص الظواهر الاجتماعية السلبية وتحديد مسبباتها؟

3 . هل تمكثمن وضع الحلول الناجحة لمعالجة هذه الظواهر والقضاء عليها عند تطبيق المحاسبة الاجتماعية ومحاسبة المسؤولية؟

ثانياً : أهمية البحث

تتبع أهمية البحث من الأثر الكبير لمحاسبة المسؤولية في دعم كفاءة وفاعلية العمل المحاسبي في منظمات الأعمال لاسيما الحكومية على تقارير الاداء التي في ضوءها يتم قياس ورقابة اداء المسؤولين ذوي الصلاحيات الممنوحة من اجل تحقيق المنافع ومنها المنافع الاجتماعية وبالتالي تجسيد المحاسبة الاجتماعية ودور العلاقات العامة لتحقيق الريح الاجتماعي.

ثالثاً : أهداف البحث

- 1- ابراز اهمية برامج العلاقات العامة لمسؤولي الادارات
- 2- إعداد الوسائل والطرق اللازمة لتشخيص هذه الظواهر السلبية
- 3- الحد من هذه الظواهر عن طريق تطبيق المحاسبة الاجتماعية بتطبيق محاسبة المسؤولية
- 4- معالجة هذه الظواهر وتحقيق ربح اجتماعي

رابعاً : فرضية البحث

القضاء على الظواهر الاجتماعية السيئة وتحقيق ربح اجتماعي عند تطبيق المحاسبة الاجتماعية وابراز دور العلاقات العامة متضمنة محاسبة المسؤولية فيما لو وضع الرجل

المناسب في المكان المناسب ليتسنى له استعمال الصلاحيات الممنوحة في مركز مسؤوليته واعتماده المهنية العملية لهذه المسؤولية.

خامساً : الحدود المكانية والزمانية للبحث

- 1- الحدود المكانية تمثلت بمجتمع البحث للمسؤولين في الوزارات والإدارات لقطاع الصحة والداخلية والتربية والتعليم الحكومي في مستويات المجتمع كافة.
- 2- الحدود الزمانية للبحث 2016-2017.

سادساً: مصطلحات البحث

- 1-الربح الاجتماعي: زيادة المنافع أو الفوائد الاجتماعية المحققة من نشاط المنظمة الاقتصادية ومنها الحكومية عن التكاليف الاجتماعية ممثلة بالموارد الاجتماعية التي استنفذتها الدولة في تنفيذ لأنشطتها لتحقيق رفاهية ورضا المجتمع عن طريق تلبية حاجاتهم لتكون النتيجة ربحاً اجتماعياً لاخسارة لها.
- 2- محاسبة المسؤولية: استعداد الأفراد المسؤولين للمحاسبة والمسائلة عن ادائهم فضلاً عن أداء مرؤوسيهم التي تتطلب ضرورة ربط المعايير والفعاليات بالمسؤوليات لإعداد تقارير المحاسبة وتقييم الاداء لهذه المسؤوليات.

سابعاً: منهج البحث

انتهجت الباحثتان المنهج الوصفي التحليلي في اعداد البحث وباستعمال الاسلوب الاحصائي(SPSS).

الفصل الثاني/ الاطار النظري

الربح الاجتماعي

يطلق على الربح "دخل المشروع" من قبل بعض الاقتصاديين، وهو الفرق بين مجمل إيرادات المشروع وبين إجمالي تكاليف الإنتاج ونفقات التوزيع التي يتكبدها المشروع في إنتاج منتجاته من السلع والخدمات وإيصالها إلى الزبائن. والربح يتميز من الأجر الذي يحتسب لصاحب المشروع إذا كان عاملاً فيه وكذلك من الفائدة التي تمثل ثمناً لاستخدام رأس المال.

أما الربح الاجتماعي فهو الربح الناتج من تحديد عناصر التكاليف والمنافع الخارجية الاجتماعية ومن ثم استخراج الفرق بينهما بزيادة المنافع الاجتماعية على تكاليفها والتي لها تأثير إيجابي على فئات المجتمع كافة (جربوع، 2007: 239)، أو هو الربح الذي فيه يتم تحديد فيما إذا كانت استراتيجية المنظمة وأهدافها تتماشى مع الأولويات الاجتماعية برفاهية وتلبية حاجات المجتمع، وطموح المنظمة في تلبية رضا لأفراد العاملين فيها عند شعورهم بمسؤولية المهام المناطة بهم بتحقيق هذه الأولويات، وتمثل العلاقة بين أداء منظمات الأعمال الاقتصادية والرفاهية الاجتماعية العنصر الجوهري لهذا الهدف من أهداف المحاسبة الاجتماعية (Gray and Bebbington, 2000, p. 36).

أهمية المسؤولية ازاء تحقيق الربح الاجتماعي

ان هناك وجهات نظر متعارضة حول تبني المؤسسة لمزيد من الدور الاجتماعي من جهة وهناك اتفاق عام بكون المسؤولية الاجتماعية للمؤسسة بحدود معينة تمثل عملية مهمة ومفيدة للمؤسسات في علاقاتها مع مجتمعاتها لمواجهة الانتقادات والضغط المفروضة عليها (Alain chauveau,2003:45) من جهة اخرى.ومن شأن الوفاء بالمسؤولية الاجتماعية تحقيق عدة مزايا بالنسبة للمجتمع والدولة والمؤسسة وأهمها ما يلي: (الغالبي والعامري، 2003 : 52).

أولاً: وفقاً للمؤسسة:

تحسين صورة المؤسسة في المجتمع سيما لدى العملاء والعمال وتعد المسؤولية كمبادرات طوعية للمؤسسة تجاه أطراف مباشرة أو غير مباشرة من وجود المؤسسة، ومن ثم الالتزام بالمسؤولية الاجتماعية للمؤسسة لتحسين مناخ العمل، كما تؤدي إلى بعث روح التعاون والترابط بين مختلف الأطراف، تجاوزاً فعالاً مع التغيرات الحاصلة في حاجات المجتمع.

ثانياً: وفقاً للمجتمع:

الاستقرار الاجتماعي نتيجة لتحسين نوعية الخدمات المقدمة للمجتمع لتوفر نوع من العدالة وسيادة مبدأ تكافؤ الفرص وهو جوهر المسؤولية الاجتماعية للمؤسسة. ومن ثم الارتقاء بالتنمية انطلاقاً من زيادة تثقيف والوعي الاجتماعي على مستوى الأفراد وهذا يساهم بالاستقرار السياسي والشعور بالعدالة الاجتماعية.

ثالثاً: وفقاً للدولة:

تخفيف الأعباء التي تتحملها الدولة في سبيل أداء مهماتها وخدماتها الصحية والتعليمية والثقافية والاجتماعية الأخرى، إذ إن الالتزام بالمسؤولية البيئية يؤدي إلى تعظيم عائدات الدولة بسبب وعي المؤسسات بأهمية المساهمة العادلة والصحيحة في تحمل التكاليف الاجتماعية، ومن ثم المساهمة في التطور التكنولوجي والقضاء على البطالة وغيرها من المجالات التي تجد الدولة الحديثة نفسها غير قادرة على القيام بأعبائها جميعاً بعيداً عن تحمل المؤسسات الاقتصادية الخاصة دورها الاجتماعي في توزيع موارد المؤسسة بشكل يساعد في حل المشاكل الاجتماعية مع الأخذ بعين الاعتبار الأولويات التي يتوجب اعتبارها، واستجابتها للقوانين التي على وفقها تنجز النشاطات التطوعية التي تمتد إلى ما هو أبعد من المتطلبات القانونية لكسب صورة جيدة للمؤسسة وبالتالي نيل رضا المجتمع وتحقيق الربح الاجتماعي ازاءه. (الطاهر، 2007: 83)

رابعاً: أبعاد المسؤولية الاجتماعية:

يمكن توضيح أبعاد المسؤولية الاجتماعية للمؤسسة وعناصرها الرئيسية والفرعية كما في

الجدول الآتي:

العناصر الفرعية	العناصر الرئيسية	البعد
- منع الاحتكار وعدم الإضرار بالمستهلكين - احترام قواعد المنافسة وعدم الإلحاق الأذى بالمنافسين	المنافسة العادلة	الاقتصادي
- استفادة المجتمع من التقدم التكنولوجي - استخدام التكنولوجيا في معالجة الأضرار التي تلحق بالمجتمع والبيئة	التكنولوجيا	
- حماية المستهلك من المواد الضارة - حماية الأطفال صحياً وثقافياً	قوانين حماية المستهلك	القانوني
- منع التلوث بشتى أنواعه - صيانة الموارد وتنميتها - التخلص من المنتجات بعد استهلاكها	حماية البيئة	
- التقليل من إصابات العمل - تحسين ظروف العمل ومنع عمل المسنين وصغار	السلامة والعدالة	

السن -منع التمييز على أساس الجنس أو الدين -توظيف المعوقين		
-مراعاة مبدأ تكافؤ الفرص في التوظيف -مراعاة حقوق الإنسان -احترام العادات والتقاليد ومراعاة الجوانب الأخلاقية في الاستهلاك	المعايير الأخلاقية والقيم الاجتماعية	الاجتماعي
-نوعية المنتجات والخدمات المقدمة -المساهمة في تقديم الحاجات الأساسية للمجتمع	نوعية الحياة	

(مصدر سابق، الغالبي والعامري، 2003 : 82).

خامساً: مقومات تحقيق الربح الاجتماعي

هناك مستلزمات للوصول الى تحقيق الربح الاجتماعي ومنها: (Lemercier, 2006: 15)

- الالتزام باتخاذ قرارات تأخذ بالاعتبار المسؤولية الاجتماعية.
- تصميم أنشطة المنظمات بما يتفق مع الحالة الاقتصادية والوضع الثقافي للمجتمع.
- استغلال الموارد الاقتصادية للمجتمع، استغلالها بفاعلية قصوى وبشكل يؤدي إلى تعظيم العائد الاجتماعي المحقق من الاستثمار الاجتماعي سيما وانها نادرة ومحدودة.
- القيام بالمبادرات الخيرية التطوعية، وبرامج التطوع والاستثمارات المجتمعية طويلة المدى في الصحة أو التعليم أو المبادرات الأخرى ذات المردود المجتمعي.

- تنفيذ الإستراتيجيات التي تحقق الربح للمجتمع والمنظمة معاً.
- التفاعل النشط للمنظمة مع موظفيها عن طريق تحسين الظروف والأوضاع وتعظيم فرص التنمية المهنية. ومن ذلك تطبيق إجراءات استخدام موارد المنظمة بالشكل الأمثل.

محاسبة المسؤولية

إن كل عضو في أي جماعة يتحمل بعض المسؤولية من اجل خير ورفاهية غيره من اعضاء الجماعة اذ ان رغبة الفرد في ان يضحى بمصلحته الذاتية من اجل رفاهية المجموعة تكون بمثابة جوهر شعوره بالمسؤولية وتجسيده لمضمانيه وهذه هي المسؤولية. (ابو زيد ومرعي، 2004: 73).

نشأت محاسبة المسؤولية كأسلوب يهدف الى الرقابة وتقييم الاداء عن طريق تحديد مسؤولية العاملين في الوحدة الاقتصادية بمستوياتهم الإدارية المختلفة عن الاداء الفعلي وما ترتب عليه من نتائج مفضلة وغير مفضلة قياساً بالاداء المخطط. (الحارس، 2004: 423). وعرفت بأنها ذلك النظام الذي يتعرف على مختلف مراكز اتخاذ القرارات الامر الذي يحقق ربط الرقابة المحاسبية بالهيكل التنظيمي ويقوم بتقييم اداء المسؤولين عن تلك المراكز التي تسمى مراكز المسؤولية استناداً على العوامل الخاضعة لرقابتهم. (عبد اللطيف، 2004: 358) وهي لا تعدو أن تضيف غرضاً لأغراض محاسبة التكاليف وهو التخطيط والرقابة وتقييم الأداء فضلاً عن تحديد كلفة الوحدة الواحدة المنتجة أو الخدمة المقدمة، وهي بذلك وجهة الأنظار من وحدات التكلفة إلى الأفراد مسؤولي الوحدات التي يتم فيها الإنفاق والتي تسمى بمراكز المسؤولية. (الشيخ، 2010: 501)

أهداف محاسبة المسؤولية

تعد هذه المحاسبة محاسبة تقويم الأداء وفقاً للصلاحيه والمسؤولية الممنوحة لصاحبها لكونها المحاسبة التي تستخدم في تقويم الأداء وان تحقيق الرقابة على عناصر التكاليف والايرادات او

الاصول او الخصوم يعد مفهوماً تقليدياً للرقابة لأن السبب الرئيسي في تحقيق الاهداف المبتغاة من تلك العناصر هو العنصر الانساني الذي يعد المحور الاساس لتلك العناصر ولذلك فمن المنطقي ان تتولى محاسبة المسؤولية رقابة السبب (المبرر) في حدوث الشيء وليس النتيجة النهائية نفسها.

وتتمثل اهداف محاسبة المسؤولية في النقاط الآتية: (Michael W.Maher et al, 2006: 445)

أ-ربط عناصر النشاط بالمسؤولين عنها وفقاً لمفهوم الرقابة عن طريق تحديد الصلاحيات والمسؤوليات للمستويات الادارية المختلفة.

ب-المساعدة في عملية التخطيط والتنظيم والرقابة.

ج- توفير خطة للحوافز تقوم على اساس موضوعي يتم عن طريقها اثبات كل من يحسن الاداء ويحقق المعدلات المحددة في نطاق مسؤوليته ومن ثم عقاب او توجيه كل من لم يحقق ما هو محدد له وتقويمه فيما بعد او اثابته وجعله خير مقارنة مرجعية للاداء الجيد.

د- امكانية معالجة الجوانب الاساسية والمصيرية الحرجة مبكراً، التي تضمنتها التقارير المعدة بالشكل و الوقت المناسب ومن ثم تلافيها مستقبلاً.

مقومات محاسبة المسؤولية

تستلزم محاسبة المسؤولية مقومات متكاملة تتجسد فيها الجوانب المحاسبية والإدارية والسلوكية المعتمدة لإنجاحها (كأداة للرقابة وتقويم الأداء عن طريق استعمال الصلاحيات الادارية والمالية فيما خصص في الموازنات التخطيطية بالشكل السليم). وعليه لابد من توفير مستلزماتها متمثلة بالآتي: (Eric W.Noreen et al ,2011: 421)

- وجود تنظيم إداري يوضح السلطات ومستوياتها تحديداً دقيقاً يساعد في تحديد مراكز المسؤولية والشخص المناسب للرقابة على التكاليف والإيرادات والاستثمارات أي ضرورة وجود هيكل تنظيمي واضح.
- تحديد مراكز المسؤولية بحيث يكون كل مركز بإشراف مسؤول معين وحسب المسؤوليات المحددة للأقسام وتصنيفها إلى مراكز تكلفة ومراكز ربحية ومراكز إيراد ومراكز استثمار مع وجود مقاييس ومعايير للتنبؤ بالأداء المستقبلي طبقاً للأهداف والخطط المطلوب تنفيذها مثلاً التكاليف المعيارية والموازنات.
- تقسيم التكاليف إلى تكاليف خاضعة للرقابة وتكاليف غير خاضعة للرقابة عند تقييم أداء كل مركز من مراكز المسؤولية.
- إعداد موازنات تخطيطية ترتبط بمراكز المسؤولية.
- إعداد تقارير دورية مرتبطة ارتباطاً وثيقاً بالموازنات ومراكز المسؤولية والأخذ بنظر الاعتبار مبدأ الإدارة بالاستثناء لكونها أحد مبادئ الرقابة الإدارية على الموارد البشرية واستخدام البيانات المحددة في الموازنة والتقارير الدورية في المتابعة واتخاذ القرارات وتقييم الأداء والمسائلة.
- ضرورة قيام المحاسب الإداري بإعداد وتحليل البيانات والمعلومات وتقديمها بالشكل والوقت المناسب وتوضيح مضمونها للمدراء لإتخاذ القرارات في المستويات العليا متضمنة وصول المعلومات في المستويات الدنيا أي بما يجسد تفعيل محاسبة المسؤولية في جميع مراكزها بهذا الدور).
- ضرورة التركيز على الجوانب السلوكية للأفراد العاملين ورفع درجة الوعي والثقافة لتبصيرهم بضرورة وأهمية نظام محاسبة المسؤولية باعتباره أداة مهمة تساعد في تحقيق أهداف الوحدة الاقتصادية والذي ينعكس إيجاباً على العاملين بصفة عامة أي هنا سنقوم

بإشراك المسؤولين في التخطيط ووضع الموازنات التخطيطية وتحديد المسؤولية قبل المحاسبة أي إنهم سيشعرون بالمسؤولية من أنفسهم.

مراكز المسؤولية

وهو وحدة فرعية في المنظمة التي يكون مديرها فيه مسؤولاً عما يحدث من نتائج مالية وغير مالية والتي تتم محاسبته عليها (Hilton, et al, 2008: 746)

أنواع مراكز المسؤولية

يختلف توصيف مراكز المسؤولية من وحدة اقتصادية إلى أخرى والذي يمثل جوهر محاسبة المسؤولية، إذ قسمت إلى: (Hansen&mowen,2005:530)

(أ) مركز التكاليف

(ب) مركز الإيراد

(ج) مركز الربح (مسؤولية مشتركة بين مراكز الكلفة ومراكز الإيراد)

(د) مركز الاستثمار

ويمكن توضيح كلاً من هذه المراكز كالاتي:

(أ) مركز التكاليف: يعرف مركز التكلفة على انه دائرة نشاط متجانس تابع للوحدة الاقتصادية يعمل على استغلال الموارد حينما تقوم بمسؤولياتها، يتم محاسبة المسؤول عنها عما يحدث بها من تكاليف فقط، طبقاً لمفهوم مركز التكلفة فان عناصر التكاليف كلها أو بعضها تدخل في نطاق تحكم ورقابة ومسؤولية مدير مركز التكلفة. (جبرائيل ورضوان، 2009: 418)

(ب) مركز الإيراد: ويعرف مركز الإيراد على انه جزء من المنظمة الذي تقع عليه مسؤولية اكتساب الإيراد فقط تكون المسؤولية فيه محددة بالنشاط التسويقي للمنتج بشكل أساس عن

الإيرادات، ومن ثم مساءلة الشخص المسؤول عن الإيرادات المتحققة من عملية البيع الفعلية عما حدد في الموازنة كمسؤول عن هذا المركز وتحديد مقاييس أدائه لمعرفة مستوى كفاءة هذا الأداء المنجز. (الشيخ، 2010: 505)

(ج) مركز الربح: أن لمركز الربحية مسؤولية مشتركة بين تحقق الإيراد ونشوء التكلفة المتسببة في تحقق الإيراد ومن ثم الربحية المتحققة من معادلة طرح هذه الكلفة من الإيراد المتحقق والذي سيتم محاسبته عليها إزاء ما تم تخطيطه مسبقاً كموازنات تخطيطية ليتجسد تقييم أدائه بكفاءة وفاعلية أكثر. (العمّار، حنان، 2011: 24)

(د) مركز الاستثمار: أن مركز الاستثمار هو مركز المسؤولية الذي يكون فيه المدير مسؤولاً عن العلاقة بين الأرباح ومجموع الأصول المستثمرة في المركز، وأن مدراء هذه المراكز لهم السلطة والصلاحية الأكبر قياساً بباقي مدراء المراكز ولهم المسؤولية الرئيسية في تخطيط وتنظيم ورقابة أنشطة الوحدة الاقتصادية (Morse, et al, 2003:535).

الفصل الثالث/ الإطار العملي

تم توزيع الاستمارات وبعده (124) والتي شملت كافة العوامل والمتغيرات المؤثرة في موضوع البحث، ومن ثم تم عرض تلك الاستبانة مرة أخرى على عدد من السادة المحكمين من أجل تقييمها. وانطلاقاً من مبدأ ملاحظة التطورات التي طرأت على مهنية المسؤول العراقي فقد قامت الباحثة جهد الامكان باختيار اكبر عدد من العينة القصدية للعاملين كمسؤولين ضمن الصلاحيات الممنوحة لهم في المؤسسات الحكومية، إذ بلغ عدد تلك العينة (124) مبحوثاً وزعت عليهم استمارة الاستبيان للتعرف على آراءهم وواجباتهم حول الأسئلة المتعلقة بموضوع البحث بعد مرور 6 اشهر، وبعد استرجاع استبانات أُخضعت إلى الفرز والتدقيق وتبين بأنه هناك (4) اربعة استمارات غير مستوفية لشروط التحليل الإحصائي فتم استبعادها، وبذلك أصبح

حجم عينة البحث النهائي (120) مبحوثاً أُخضعت إجاباتهم إلى التحليل الإحصائي وفق البرنامج الـ (SPSS) باستخدام الأساليب الإحصائية.

اختبار الثبات

يمثل اختبار الثبات مدى بقاء أراء من استطلعت أراءهم وإجاباتهم ضمن نطاق معين ودون تأرجح، بعد مضي فترة قدرها ثلاثة أسابيع من إتمام الاستبيان قامت الباحثتان بإعادة الاستبيان على (69) مبحوثاً بُغية التعرف على مدى ثبات إجاباتهم، فكان معامل (ألفا - كرونباخ) للثبات مساوياً إلى (0.89) وهي قيمة جيدة جداً تؤكد مدى ثبات إجابات المبحوثين وكذلك نتائج هذا البحث مستقبلاً، فضلاً عن ذلك فهي أكبر من ذات قيمة العامل في الاستبيان السابق والبالغة (0.84).

المعلومات الديموغرافية

1- الجنس

أظهرت نتائج الاستبيان بأن ما يقارب من نصف المبحوثين (64.1%) من الذكور، بينما كانت النسبة المتبقية ما نسبته (35.9%) تمثل الإناث وهذا يظهر أن العمل المهني كمسؤولين ذو طابع مشترك لكلا الجنسين مع زيادة ذكورية نوعاً ما كما يبين ذلك الجدول (1).

2- العمر:

تباينت الفئات العمرية للمبحوثين في توزيعها ضمن العينة المنتخبة إذ تصدرت الفئة العمرية (61 سنة فأكثر) ترتيب الفئات العمرية ونسبة تمثيل بلغت ما يقارب نصف المبحوثين (40.8%)، تلتها الفئة العمرية (51-60 سنة) ونسبة بلغت (27.5%) من إجمالي تلك العينة، ومن ثم الفئة العمرية (41-50 سنة) ونسبة تمثيل بلغت (12.5%)، وحلت الفئة العمرية (31-40 سنة) ضمن المرتبة الرابعة ونسبة تمثيل بلغت (9.1%) كما شكلت الفئة العمرية (21-30 سنة) ما نسبته (6.6%) من إجمالي المبحوثين، وحلت الفئة العمرية (أقل من 20 سنة) أخيراً

وبنسبة تمثيل بلغت (3.5%)، وتعكس هذه النتائج مدى التنوع العمري للمبحوثين، فضلاً عن التقدم العمري لأغلبية عينة البحث مقارنة بالاستبيان الماضي. الجدول (1).

3- المستوى التعليمي:

أبرزت نتائج التحليل الإحصائي وفقاً للمستوى التعليمي للمبحوثينبقاء الذات الريادة لأولئك الحاصلين على شهادة البكالوريوس ومثلوا ما يقارب نصف عينة البحث (49.1%)، تلاهم المبحوثون الحاصلون على شهادات عليا وبنسبة بلغت (27.5%)، في حين كان المبحوثون الحاصلون على شهادات الاعدادية قد مثلوا (16.7%) من إجمالي العينة، بينما كانت نسبة تمثيل المبحوثين الحاصلين على شهادة المتوسطة قليلة وبلغت (1.7%) من عينة البحث، وتعكس هذه النتائج ارتفاعا واضحا في المستطلعين الحاصلين على شهادات عليا مما يضيف على الاجابات نظرة اكثر شمولاً مقارنة بالاستبيان السابق.

4- سنوات الخبرة:

كما جاء في الفقرة (2) فقد تماشت النتائج المستحصل عليها في التحليل الإحصائي لهذه الفقرة مع تلك الفقرة، فقد أظهرت النتائج بأن أكثر بقليل من ربع المبحوثين مانسبته (25.9%) يمتلكون خبرة تتراوح ما بين (11-15 سنة)، وان (24.1%) من المبحوثين يمتلكون خبرة تتراوح ما بين (21-25 سنة)، في حين يمتلك (17.5%) من المسؤولين مؤهلات وخبرات (اكثر من 25 سنة)، كما يمتلك (14.1%) منهم خبرات تتراوح ما بين (16-20 سنة)، كما يمتلك (10%) من المسؤولين خبرات عمل تتراوح ما بين (6-10 سنوات)، وكانت خبرات عمل من ما تبقى من المبحوثين (8.4%) (اقل من 5 سنوات) في مجال العمل المهني عموماً.

جدول (1): النسب والتكرارات للمحور الديموغرافي

النسبة المئوية %	العدد	الإجابة	السؤال
64.1	77	ذكر	الجنس
35.9	43	أنثى	
3.5	4	أقل من 20 سنة	العمر
6.6	8	21-30 سنة	
9.1	11	31-40 سنة	
12.5	15	41-50 سنة	
27.5	33	51-60 سنة	
40.8	49	61 سنة فأكثر	
-	-	لا يقرأ ولا يكتب	
-	-	يقرأ ويكتب	
-	-	ابتدائي	
1.7	2	متوسطة	
16.7	20	إعدادي	
49.1	59	بكالوريوس	
32.5	39	شهادة عليا	
8.4	10	أقل من 5 سنة	

10	12	6-10 سنة	سنوات الخبرة
25.9	31	11-15 سنة	
14.1	17	16-20 سنة	
24.1	29	21-25 سنة	
17.5	21	أكثر من 25 سنة	

التحليل الاحصائي للعلاقة بين المهنية في العمل العراقي والمسؤولية الاجتماعية

لأجل تحقيق فرضية البحث سيتم احتساب معامل ارتباط سبيرمان لارتباط الرتب بين كل بعد من ابعاد المسؤولية الاجتماعية للمسؤول العراقي ومتغير المهنية العملية واحتساب اختبار (T) لبيان مدى معنوية معاملات الارتباط المحتسبة عبر البرنامج الاحصائي الجاهز (SPSS) كما يبين ذلك الجدول (2) وتفسير النتائج كما يلي:

جدول (2): قيم معامل ارتباط سبيرمان واختبار (T) لابعاد المسؤولية الاجتماعية للمسؤول العراقي ومتغير المهنية العملية

المهنية العملية	ابعاد المسؤولية الاجتماعية العراقية	معامل ارتباط سبيرمان (r)	قيمة (T) المحسوبة	الدلالة
	تقويم المهنية العراقية	0.512	6.474	دال معنويا
	المؤثرات على المسؤولية الاجتماعية	-0.709	10.921	دال معنويا
	الاساليب الرادعة للمقصرين بتطبيق المسؤولية	-0.518	6.578	دال معنويا
	اجراءات الحكومة العراقية تجاه المسؤول المقصر	0.747	12.205	دال معنويا

دال معنويا	11.671	0.732	اجراءات المرجعية الدينية تجاه العراقي
------------	--------	-------	--

القيمة المحسوبة عند مستوى معنوية (0.05) ودرجة حرية (118) تساوي (1.966).

1- اظهرت نتائج الجدول (2) ان قيمة معامل ارتباط سبيرمان بين تقويم المهنية العملية للمسؤول العراقي والمسؤولية الاجتماعية لمواجهة الخلل والضعف المهني (0.512) وهي قيمة طردية موجبة ذات دلالة احصائية عند مستوى معنوية (0.05) لكون قيمة (T) المحسوبة والبالغة (6.747) اكبر من نظيرتها الجدولية التي تساوي (1.966) عند ذات مستوى المعنوية (0.05)، وتعني هذه النتيجة انه كلما كان هناك ارتفاع وتطور في المهنية العملية للمسؤول العراقي ادى ذلك الى التمكن من مواجهة تحديات المسؤولية الاجتماعية تجاه الظواهر والمشاكل الاجتماعية السلبية، وبذلك يتم التوصل الى وجود علاقة ارتباط ذات دلالة معنوية بين المهنية العملية للمسؤول العراقي وبين تحقيق المسؤولية الاجتماعية لتحقيق الرفاهية وتحدي المشاكل الاجتماعية.

2- كانت قيمة معامل ارتباط سبيرمان بين المهنية العملية للمسؤول العراقي وبين تحقيق المسؤولية الاجتماعية لتحقيق الرفاهية وتحدي المشاكل الاجتماعية (0.709) وهي قيمة سالبة عكسية دالة احصائياً عند مستوى معنوية (0.05) نظرا لكون قيمة (T) المحسوبة والبالغة (10.921) اكبر من نظيرتها الجدولية البالغة (1.966)، وتعني هذه النتيجة بأن قلة المشاكل الاجتماعية تتأثر بالالتزام بالمسؤولية الاجتماعية ومهنية العمل.

3- بلغت قيمة معامل ارتباط سبيرمان بين الاساليب الرادعة للمسؤول المقصر اجتماعيا ومسببات المشاكل الاجتماعية (0.518) وهي قيمة سالبة عكسية دالة معنوية عند مستوى معنوية (0.05) لكون قيمة (T) المحسوبة (6.578) اكبر من نظيرتها الجدولية والتي تساوي (1.966)، ونستشف من هذه النتيجة بأن ان تردي نسب الاساليب الرادعة للتقصير في استعمال الصلاحيات والمسؤوليات ينعكس سلبا على نجاح مهنية المسؤولية الاجتماعية.

4- ابرزت نتائج التحليل الاحصائي قيمة مرتفعة لمعامل ارتباط سبيرمان بين اجراءات الحكومة العراقية لمواجهة كل تقصير قد بلغت (0.747) وهي قيمة طردية موجبة دالة احصائيا عند مستوى معنوية (0.05) لكون قيمة (T) المحسوبة وبالبالغة (12.205) وهي اكبر من نظيرتها الجدولية التي تساوي (1.966) عند ذات مستوى المعنوية (0.05)، وتفسير هذه النتيجة هو ان الحكومة العراقية كلما استطاعت باجراءاتها الرادعة للمسؤولين المقصرين يمكنها من مواجهة المشكلات والظواهر الاجتماعية السلبية.

5- بلغت قيمة معامل ارتباط سبيرمان بين اجراءات المرجعية الدينية تجاه علاقة الشعور بالمسؤولية الاجتماعية تجاه التخلص من المشكلات الاجتماعية وتحقيق المهنية العملية (0.732) وهي قيمة موجبة طردية دالة معنوية عند مستوى معنوية (0.05) لأن قيمة (T) المحسوبة وبالبالغة (11.671) اكبر من نظيرتها الجدولية والتي تساوي (1.966)، وتشير هذه النتيجة الى ان الدور الكبير الذي تلعبه المرجعية الدينية لمواجهة هذه المشكلات سيسهم كثيرا في تحقيق المهنية العملية الاجتماعية .

التحليل الاحصائي لتأثير ابعاد المهنية العملية الاجتماعية والمسؤولية الاجتماعية

يبين الجدول (3) بعض المصطلحات الاحصائية التي سيتم استخدامها في تحليل اثر ابعاد المهنية العملية الاجتماعية والمسؤولية الاجتماعية، إذ سيتم التحري عنها وفقا لمعادلة الانحدار البسيط كالاتي:

$$Y = a + \beta_i X_i$$

اذ ان

Y : المتغير التابع (مواجهة المشاكل الاجتماعية والمسؤولية الاجتماعية)

X : المتغير المستقل (المهنية العملية، الاساليب الرادعة للتقصير، اجراءات الحكومة العراقية تجاه التقصير، اجراءات المرجعية الدينية تجاه التقصير)

B : معامل الانحدار

ا: رمز دلالة للمتغير المستقل وهو يساوي 1,2,3,4

جدول(3): المصطلحات الاحصائية المستخدمة في تحليل الانحدار

جدول المعلمات الاحصائية	
المؤشر	المعامل / الدالة
تشير الى قيمة معامل الارتباط بين المتغير التفسيري والمتغير الاستجابي.	R
تشير الى قيمة معامل التحديد الذي يقيس جودة نموذج الانحدار، فكلما اقتربت قيمة معامل التحديد من 100%، دل ذلك على جودة نموذج الانحدار لتمثيل الظاهرة المدروسة.	R Square
يتم استخراج قيمة هذا الاختبار من جدول تحليل التباين (ANOVA) ومن خلالها يتم معرفة وجود تأثير للمتغير التفسيري في المتغير الاستجابي من عدمه من خلال مقارنة تلك القيمة مع نظيرتها الجدولية واتخاذ القرار.	F-Test
يشير الى تقاطع خط الانحدار، ويمثل قيمة Y التقديرية عندما تكون $(X=0)$.	A
تشير الى قيمة (معلمة الانحدار او الميل الحدي) B المعيارية والتي تكون اكثر دقة واكثر تفهما عند التفسير	Beta

سيتم دراسة تأثير ابعاد المهنة العملية للمسؤول العراقي على مواجهة المشكلات الاجتماعية وتحقيق المسؤولية الاجتماعية والمحاسبة الاجتماعية عبر احتساب معادلة انحدار خطي بسيط لكل بعد من هذه المهنة ومواجهة تلك المشكلات وتحقيق المحاسبة الاجتماعية باستخدام البرنامج الاحصائي الجاهز (SPSS) ومن ثم تفسير النتائج المبينة في الجدول (4) كما يلي:

جدول (4) يبين نتائج قيم المعاملات المستخدمة في قياس تأثير ابعاد المهنة العملية للمسؤول العراقي ومواجهة المشكلات الاجتماعية وتطبيق المحاسبة الاجتماعية

الدالة	معامل التحديد (R^2)	قيمة (F) المحسوبة	معلمة الانحدار Beta	الحد الثابت A	X	Y
دال معنوياً	0.61	8.98	0.38	1.89	تقويم المهنة العملية	طبيعة المواجهة مع داعش
دال معنوياً	0.80	39.02	-0.71	1.12	المؤثرات	
دال معنوياً	0.72	14.31	-0.54	1.86	الاساليب الرادعة الرقابية	
دال معنوياً	0.94	52.08	0.62	1.51	اجراءات الحكومة العراقية الرادعة للتقصير	
دال معنوياً	0.81	7.22	0.41	1.80	اجراءات المرجعيات الدينية الرادعة للتقصير	

قيمة (F) الجدولية عند درجتى حرية (1,118) ومستوى معنوية (0.05) = 5.70

المصدر: بيانات الاستبيان، إعداد الباحثين.

1- اظهرت نتائج الجدول (4) وجود تأثير ذي دلالة احصائية عند مستوى معنوية (0.05) لبعد تقويم المهنية للمسؤول العراقي وتطبيق المحاسبة الاجتماعية ومواجهة المشكلات نتيجة لكون قيمة (F) المحسوبة والبالغة (8.98) اكبر من نظيرتها الجدولية والتي تساوي (5.0)، كما استطاع المتغير المستقل (تقويم المهنية العملية) ان يفسر ما نسبته (61%) من اجمالي الانحرافات في قيم المتغير المعتمد (مواجهة المشكلات وتطبيق المحاسبة الاجتماعية) وهو ما عكسته قيمة معامل التحديد، وبهذا تكون معادلة الانحدار التقديرية لتأثير بعد تقويم المهنية العملية للمسؤول العراقي ومواجهة المشكلات بتطبيق المحاسبة الاجتماعية كما يلي :

مواجهة المشكلات الاجتماعية وتطبيق المحاسبة الاجتماعية = 1.89 + (0.38) تقويم المهنية العملية للمسؤول العراقي.

اذ تشير قيمة معامل الانحدار والبالغة (0.38) الى أن زيادة في بعد التقويم بمقدار وحدة واحدة تصاحبها زيادة ايضا في مواجهة المشكلات الاجتماعية وتطبيق المحاسبة الاجتماعية (38%).

2- لوحظ ايضا ومن خلال التحليل الاحصائي وجود تأثير ذي دلالة احصائية عند مستوى معنوية (0.05) لبعد المؤثرات على مهنية العمل الاجتماعي ومواجهة المشكلات المرتبطة بها، لكون قيمة (F) المحسوبة والبالغة (39.02) وهي اكبر من نظيرتها الجدولية البالغة (5.70)، كما فسر المتغير المستقل (الاساليب الرادعة للتقصير ما نسبته (88%) من اجمالي التغيرات في قيم المتغير المعتمد (مواجهة المشكلات وتطبيق المحاسبة الاجتماعية) تبعا لقيمة معامل التحديد، وبهذا تكون معادلة الانحدار التقديرية لتأثير بعد الاساليب الرادعة في مواجهة المشكلات الاجتماعية ومحدودية تطبيق المحاسبة الاجتماعية كما يلي:

مواجهة المشكلات الاجتماعية وتطبيق المحاسبة الاجتماعية = -1.12 - (0.71) الاساليب الرادعة للتقصير.

تعني قيمة معامل الانحدار والبالغة (-0.71) بأن النقصان في بعد اساليب الرادعة للتقصير بمقدار وحدة واحدة ستؤدي الى زيادة في المشكلات الاجتماعية قدرها (71%).

3- بينت نتائج التحليل الاحصائي وجود تأثير ذي دلالة احصائية عند مستوى معنوية (0.05) للاساليب اللرادعة للتقصير ازاء المواجهة معه، نظرا لكون قيمة (F) المحسوبة والتي بلغت (14.31) اكبر من نظيرتها الجدولية البالغة (5.70)، وتعكس قيمة معامل التحديد تفسير المتغير المستقل (الاساليب الرادعة) ما نسبته (72%) من اجمالي التغيرات في قيم المتغير المعتمد (مواجهة المشكلات)، كما ان معادلة الانحدار التقديرية لتأثير بعد مواجهة المشكلات والاساليب الرادعة يمكن صياغتها كما يلي:

$$\text{مواجهة المشكلات الاجتماعية} = -1.86 - (0.54) \text{الاساليب الرادعة}$$

تعني قيمة معامل الانحدار والبالغة (-0.54) بأن النقصان في بعد الاساليب الرادعة للتقصير بمقدار وحدة واحدة ستؤدي الى زيادة المشكلات الاجتماعية (54%).

4- كما اظهرت نتائج الجدول (4) وجود تأثير كبير ذي دلالة احصائية عند مستوى معنوية (0.05) لبعد اجراءات الحكومة العراقية تجاه التقصير في مواجهة المشكلات الاجتماعية وتطبيق المحاسبة الاجتماعية، نتيجة لكون قيمة (F) المحسوبة التي بلغت (55.08) اكبر بكثير من نظيرتها الجدولية البالغة (5.70)، وتعكس قيمة معامل التحديد (والتي كانت الاكبر من بين نظيراتها في النماذج الاخرى) استطاعة المتغير المستقل (اجراءات الحكومة العراقية تجاه الاساليب الرادعة للتقصير) ان يفسر نسبة كبيرة من اجمالي التغيرات في قيم المتغير المعتمد (مواجهة المشكلات الاجتماعية وتطبيق المحاسبة الاجتماعية) قدرها (94%)، اما معادلة الانحدار التقديرية لتأثير بعد اجراءات الحكومة العراقية تجاه الاساليب الرادعة للتقصير فتصاغ كما يلي:

مواجهة المشكلات الاجتماعية = 1.51 + (0.62) اجراءات الحكومة العراقية تجاه الاساليب الرادعة للتقصير

اذ تعني قيمة معامل الانحدار البالغة (0.62) بأن زيادة في بعد اجراءات الحكومة العراقية والارتقاء لاتباع الاساليب الرادعة بمقدار وحدة واحدة ستؤدي الى زيادة مواجهة المشكلات الاجتماعية قدرها (62%).

5- اظهر بعد اجراءات المرجعيات الدينية تجاه الاشاعات تأثيرا ذي دلالة احصائية عند مستوى معنوية (0.05) في المواجهة للمشكلات الاجتماعية، بسبب تفوق قيمة (F) المحسوبة البالغة (7.22) على نظيرتها الجدولية البالغة (5.70)، اما قيمة معامل التحديد فقد اشارت الى دور المتغير المستقل (اجراءات المرجعيات الدينية تجاه الاساليب الرادعة للتقصير) في تفسير ما نسبته (81%) من اجمالي التغيرات والانحرافات في قيم المتغير المعتمد (مواجهة المشكلات الاجتماعية وتطبيق المحاسبة الاجتماعية)، وبهذا تكون معادلة الانحدار التقديرية لتأثير بعد اجراءات المرجعيات الدينية تجاه الاساليب الرادعة للتقصير في مواجهة المشكلات الاجتماعية وتطبيق المحاسبة الاجتماعية كما يلي:

مواجهة المشكلات = 1.80 + (0.41) اجراءات المرجعيات الدينية تجاه الاساليب الرادعة للتقصير.

اذ تشير قيمة معامل الانحدار والبالغة (0.41) الى أن زيادة في بعد اجراءات المرجعيات الدينية تجاه الاساليب الرادعة بمقدار وحدة واحدة ستؤدي الى زيادة في المواجهة للمشكلات قدرها (41%).

اختبار الفروق بين استجابات العينتين

لاحظنا سابقا وجود علاقات ارتباط ذات دلالة احصائية للمهنية العملية للمسؤولية الاجتماعية والمواجهة للمشكلات فضلا عن ذلك لاحظنا ومن خلال العينة الحالية وجود تلك العلاقات وازديادها وتركزها بشكل اكبر، كما لاحظنا وجود تأثير للمهنية العملية للمسؤول العراقي في

استجابات المبحوثين		قيمة t المحسوبة	قيمة t الجدولية	Sig
2015	2016			
4,41	3,89	29,181	11,401	دال معنويا

المواجهة للمشاكل الاجتماعية وكذلك من خلال العينة الجديدة (بعد مرور ستة اشهر) وجود تأثيرات وبدرجة اكبر مما كانت عليه سلفا.

وجب اختبار فيما اذا كانت هناك فروقات ملموسة بين استجابات العينتين من خلال اختبار (T) للفرق بين متوسطي عينتين، اذ يظهر الجدول (5) نتائج الاختبار.

جدول (5): اختبار (T) للفرق بين عينتين

ومن نتائج الاختبار نلاحظ وجود فروقات معنوية ذات دلالة احصائية تبين استجابات كلا العينتين لكون قيمة (t) المحسوبة والبالغة (29,181) اكبر من نظيرتها الجدولية البالغة (11,401) وبذلك نستنتج قبول فرضية البحث.

النتائج

1- انه كلما كان هناك ارتفاع وتطور في المهنية العملية للمسؤول العراقي ادى ذلك الى التمكّن من مواجهة تحديات المسؤولية الاجتماعية تجاه الظواهر والمشاكل الاجتماعية السلبية، وبذلك يتم التوصل الى وجود علاقة ارتباط ذات دلالة معنوية بين المهنية العملية للمسؤول العراقي وبين تحقيق المسؤولية الاجتماعية لتحقيق الرفاهية وتحدي المشاكل الاجتماعية.

- 2- قلة المشاكل الاجتماعية تتأثر بالالتزام بالمسؤولية الاجتماعية ومهنية العمل.
- 3- تردي نسب الاساليب الرادعة للتقشير في استعمال الصلاحيات والمسؤوليات ينعكس سلبا على نجاح مهنية المسؤولية الاجتماعية.
- 4- ان الحكومة العراقية كلما استطاعت باجراءاتها الرادعة للمسؤولين المقصرين يمكنها من مواجهة المشكلات والظواهر الاجتماعية السلبية.
- 5- زيادة في بعد اجراءات الحكومة العراقية والارتقاء لاتباع الاساليب الرادعة بمقدار وحدة واحدة ستؤدي الى زيادة مواجهة المشكلات الاجتماعية.
- 6- وجود علاقات ارتباط ذات دلالة احصائية للمهنية العملية للمسؤولية الاجتماعية والمواجهة للمشكلات فضلا عن ذلك لاحظنا ومن خلال العينة الحالية وجود تلك العلاقات وازديادها وتركزها بشكل اكبر، كما لاحظنا وجود تأثير للمهنية العملية للمسؤول العراقي في المواجهة للمشاكل الاجتماعية.
- 7- عدم الاخذ بنظر الاعتبار استعمال الصلاحيات الادارية والمالية الممنوحة للمسؤولين في مراكز المسؤولية ضمن المستويات الادارية سيما في القطاع الحكومي، فضلاً عن سوء اختيار الرجل المناسب في المكان المناسب .
- 8- يترتب على الاستنتاج الاول عدم استغلال الموارد المتاحة بما يخدم المتطلبات الاقتصادية والاجتماعية وفقا للصلاحيات الادارية والمالية التي تجسد مفهوم المحاسبة الاجتماعية، وبالتالي تعذر لتحقيق الربح الاجتماعي.
- 9- لا تعد اولويات المسؤوليات الاجتماعية التي تقع على عاتقها تحقيق زيادة المنافع الاجتماعية على تكاليفها مما يؤثر على تعذر تحقيق ربح اجتماعي نتيجة لذلك.
- 10- لم تتوفر مستلزمات تحقيق الربح الاجتماعي فضلاً عن عدم التوعية بأهمية محاسبة المسؤولية واثرها على ذلك.

التوصيات

- 1- استغلال الموارد المتاحة بما يخدم المتطلبات الاقتصادية والاجتماعية وفقا للصلاحيات الادارية والمالية التي تجسد مفهوم محاسبة المسؤولية، وصولاً لتحقيق الربح الاجتماعي.
- 2- ضرورة توعية واقناع الافراد المسؤولين في المستويات الادارية في المنظمات الاقتصادية، سيما الحكومية منها، وعد اولويات المسؤوليات الاجتماعية التي تقع على عاتقها تحقيق زيادة المنافع الاجتماعية على تكاليفها اي تحقيق ربح اجتماعي نتيجة لذلك.
- 3- إدراك أهمية محاسبة المسؤولية الاجتماعية للسماح للمجتمع بحد ذاته القدرة على الحصول على الخدمات التي يحتاجها في مختلف الجوانب الضرورية مثل النقص في الخدمات التعليمية أو الثقافية، الصحية، الاقتصادية في المجتمع.
- 4- توفير مستلزمات تحقيق الربح الاجتماعي وفقا لواقع حال المنظمة.
- 5- اخضاع النظام الاداري الى دورات تدريبية عالية لاستيعاب المسؤولية الاجتماعية ومفهوم المحاسبة كموضوعات تدخل في صميم نجاح العمل الاداري.
- 6- تكريس موضوع الخبرات بما يعزز وجودها لتحقيق الوعي الكافي لتحمل مبادئ المسؤولية الاجتماعية.
- 7- الايمان بان الربح الاجتماعي ملاصق رئيس للمؤسسة من خلال الالتزام بمعايير المسؤولية الاخلاقية المجتمعية.
- 8- تدريب العاملين على استقبال مفهوم المسؤولية الاجتماعية كبديل عن المعالم النظرية وتحويله وتكييفه لمبادئ الحرية وخدمة المجتمع، ومن ثم تحويل هذا الايمان الى ممارسة واسلوب للعمل والاداء يخدم الفرد والمجتمع عموما.
- 9- تدريب العاملين على تقبل التزامات مفهوم المسؤولية الاجتماعية من خلال الالتزام بمعايير المهنية لنقل المعلومات مثل الحقيقة والدقة والالتزام والموضوعية والتوازن.
- 10- ان الالتزام بمعايير المسؤولية الاجتماعية من شأنه جعل الجمهور يتوقع انجازا ابداعيا راقيا يصنع مجالا واسعا لتحقيق الربح الاجتماعي.

المصادر

المصادر العربية:

- 1- كمال خليفة ابو زيد وعطية عبد الحي مرعي، 2004، (مبادئ المحاسبة الإدارية الحديثة)، الدار الجامعية ، الاسكندرية.
- 2- اسامة الحارس، 2004، (المحاسبة الإدارية)، ط1، دار الحامد للنشر والتوزيع، عمان.
- 1- ناصر نور الدين عبد اللطيف، 2004، (الاتجاهات الحديثة في المحاسبة الإدارية وتكنولوجيا المعلومات)، الدار الجامعية، الاسكندرية.
- 2- جبرائيل جوزيف كحالة ورضوان حلوة حنان (المحاسبة الادارية، مدخل محاسبة المسؤولية وتقييم الاداء) الطبعة الاولى والاصدار الثالث، دار الثقافة، عمان، 2009.
- 3- الشيخ، البدوي (تحليل الاسس النظرية لمفهوم الاداء مجلة الباحث، الجزائر، 2010)
- 4- العمّار، حنان عبدالله حسن (تفعيل نظام محاسبة المسؤولية وتقويم الاداء باستخدام الموازنات التخطيطية، بحث تطبيقي في الشركة العامة لصناعة الزيوت النباتية، مقدم الى مجلس المعهد العالي للدراسات المحاسبية والمالية / جامعة بغداد، لنيل اعلى شهادة مهنية في محاسبة الكلف والادارية، شهادة دكتوراه، بغداد، 2011).
- 5- جربوع، يوسف محمود، ٢٠٠٧، مدى تطبيق القياس والإفصاح في المحاسبة عن المسؤولية الاجتماعية بالقوائم المالية في الشركات بقطاع غزة، مجلة الجامعة الإسلامية: سلسلة الدراسات الإنسانية، المجلد الخامس عشر، العدد الأول، يناير.
- 6- طاهر محسن، منصور الغالبي، صالح مهدي محسن العامري، المسؤولية الاجتماعية وأخلاقيات الأعمال، دار وائل، الأردن، 2006.

7- الطاهر خامرة "المسؤولية الاجتماعية مدخل لمساهمة المؤسسة الاقتصادية في تحقيق التنمية المستدامة"، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة ورقلة، 2007.

المصادر الاجنبية:

- 1- Michael W.Maher, William N.Lanen&MadhavV.Rajan
(Fundamental of cost Accounting)4thed McGraw-Hill Irwin,New
York, 2006.
- 2- Eric W.Noreen, peter C.Brewer&Ray H.Garrison2ed ed
(Management Accounting for manager)Mc Grow- Hill co , Inc ,
2011.
- 3- Hilton, Ronald W .(Managerial accounting) 7 th , ed Irwin mc
graw hill co . 2008.
- 4- Hansen, Don R., Mowen, Maryanne M.(Management Accounting)
7th ed. (Singapore, south – western, 2005).
- 5- Morse, Wayne J. & Davis, James R. &Hartgraves, Al
L.(Management Accounting A strategic Approach) 3rd ed. (USA,
south – western, 2003).
- 6- Gray, R., 2002, The Social Accounting Project and Accounting
Organizations and Society: Accounting Is Applied in the Financial
Statements of Companies in Gaza Strip, *Journal of Islamic
university:Human studies series*, Vol. 15, Issue 1.
- 7- Alain chauveauet Jean-jacques Rosé, L'entrepriseResponsable,
paris, 2003.
- 8- Lemerrier, la Responsabilitésociale des entreprises, Association
membre de l'unionsociale pour l'habitat, 2006.